

الجرائم التقنية.. تحت المجهر



قضية الأسبوع

النقص التشريعي يكتمل بتطبيق قانون الجرائم الإلكترونية

المعلومات شخصية، أو معلومات حكومية سرية أو كانت تخص المنشآت المالية والتجارية والاقتصادية في الدولة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

بصدوره أشار النائب حمود الحمدان في مارس 2015 الي انه بعد انتشار مواقع التواصل بشكل كبير ووسط الفوضى الإخبارية الكبيرة التي تضرب في تلك المواقع من الإساءة لأشخاص أو طوائف أو حتى التعرض لأمن البلد، بات من الضروري تاطير وتقييد هذه الوسائل من خلال تعريف حجم الحريات الممنوحة بهذه الوسائل من خلال قانون ينظمها، مشيراً الي ان تشريع قانون النشر الإلكتروني بات أمراً ضروريا لتنظيم العملية خاصة ان دولاً كثيرة سبقتنا لسن تشريع منظم كهذا.

وذكر الحمدان أهمية وجود قانون يبين الصحيح من الخطأ وهذا يخدم الجميع بمن فيهم أعضاء مجلس الأمة، ولذلك قانون النشر الإلكتروني مهم جداً لأنه يحد من الإساءات التي تحصل في هذه المواقع، مطالبا الحكومة بضبط المواقع الإلكترونية وإضافة الي تفعيل قانون الجرائم الإلكترونية ووضع عقوبات ضد كل من يسبى الآخرين تحت أسماء وهمية، مؤكداً ان القانون يجب ان يكون متماشيا مع الدستور وعدم تعارضه مع الحريات العامة.

نسبة الجرائم

الكويت كما غيرها من الدول من ازدياد الجرائم الإلكترونية بوتيرة متسارعة كشفت عنها بعض الإحصائيات في عام 2015 بإغلاق ملفات 1212 قضية متنوعة بضبط المتهمين والمتورطين في تلك الجرائم التي كانت عبارة عن 305 قضايا سب وقذف عن طريق برامج الدردشة والتواصل الاجتماعي و65 قضية إساءة سمعة و9 قضايا تزوير بمحرر بنكي و27 قضية تشهير و49 قضية سرقة حساب «تويتر» و«فيسبوك» وقضية واحدة تقليد منتج و296 قضية إساءة استخدام وسائل الاتصال و55 قضية تهديد وابتزاز و46 قضية سرقة وازدراء الأديان وتحقير المذاهب و4 قضايا مخالفة القوانين العسكرية و27 قضية نسب واحتيال و5 قضايا تهديد بالقتل و7 قضايا مسامها الحض على كراهية فئة من فئات المجتمع و40 قضية انتحال صفة وقضية إقامة التجمعات دون ترخيص و114 قضية تحريض على الفساد والفجور و14 قضية قرصنة وقضيتين إذاعة أخبار كاذبة و150 قضية خلاعة أخبار أطفال و5 قضايا إلكترونية تخص المروء.

يبقى أن ننتظر لئلا إن كان القانون الذي بدأ تطبيقه منذ يناير الماضي سيردع مجرمي الإنترنت

تقدم العديد من النواب باقتراحات بشأن الجرائم الإلكترونية منهم النائب السابق ناجي العبدالهادي الذي قدم الى مجلس الأمة في ابريل 2011 اقتراحاً بقانون في شأن جرائم الحاسب الآلي وأجهزة الهاتف النقالة.

تضمن الاقتراح 19 مادة خصصت الأولى والثانية للتعريفات، بينما تحدثت بقية المواد عن العقوبات المترتبة على سوء استخدام تلك الأجهزة.

وكذلك قدم النائب السابق محمد الهطلاني اقتراحاً في مايو 2012 جاء فيه نظراً للتطور التكنولوجي بشكل كبير وانتشار الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالشبكة العنكبوتية EnterNet حتى أصبحت في متناول الشباب وخصوصاً الأحداث بشكل مفرط، عبر استخدامهم ألعاب الكمبيوتر المتصلة بالشبكة العنكبوتية مباشرة Online أو عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بالتعليم أو التعارف والتواصل، وأيضا امتلاكهم أجهزة محمولة متطورة بها BlackBerry BBM Pin WhatsApp Exchange - Bluetooth - تصلهم بالشبكة العنكبوتية.

وبسبب قلة الإدراك وعدم تديبهم لمخاطر الشبكة العنكبوتية، مما يعرضهم للاستغلال من قبل الغير، أو قيامهم بارتكاب أمور تعد جرائم إلكترونية مما يعرضهم للمساءلة القانونية.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة لإضافة مادة «الجرائم الإلكترونية» لمنهج المراحل المتوسطة والمراحل الثانوية، بحيث تحتوي وكذلك إساءة استخدام شبكة الإنترنت والتي يستغلها البعض كوسيلة للتهديد والابتزاز. انتشار ظاهرة النصب والاحتيال عن طريق شبكة الانترنت بالإضافة الي سرقات البطاقات الائتمانية والتي من أسبابها:

● عدم وجود البرامج الخاصة بالحماية لسدى أجهزة المجني عليهم.

● الدخول واستخدام البطاقات لدى مواقع غير آمنة.

● عدم إلمام المستخدم بطرق استخدام وحماية بطاقة الائتمان.

● حفظ بيانات البطاقات الائتمانية على الجهاز الشخصي مما يسهل سرقة البيانات.

● وبالمقابل، ورغم تعقيد وتداخل بعض القضايا والجرائم الإلكترونية إلا انه وبالنهاية تخضع مثل هذه الجرائم الى نوع من الرقابة من قبل الإدارة العامة للمباحث الجنائية - قسم الشؤون الفنية والذي تعامل مع عدد من القضايا في الفترة الأخيرة وضبط مرتكبي بعض الجرائم وإحالتهم الى جهات التحقيق والقضاء أو اتخاذ الإجراءات القانونية الأخرى، وجر العمل على ضبط القضايا الأخرى.

اقتراحات النواب
وعلى صعيد مجلس الأمة، فقد

الهاتف وأجهزة التنصت وقانون رقم 3 لسنة 2007 بشأن الاعلام المرئي والمسموع. والتي لم تكن تعد مناسبة ولا ملائمة لتطبيقها على الجرائم الإلكترونية تكييفاً ووصفاً وقيداً كون هذه الجرائم ذات طبيعة خاصة تحتاج الى نصوص واجراءات خاصة، اتى اليوم الذي أصبح للكويت قانونها لردع كل العابثين بهذا القضاء والتنظيم المسائل التي رافقت تلك القضايا. والكويت جزء من هذا القضاء التكنولوجي الواسع، وقد اتخذت مع ازدياد الجرائم الإلكترونية العديد من الخطوات لتلافي الآثار السلبية، فقد اصدرت وزارة الداخلية في بداية عام 2008 بيانا حذرت فيه من خطورة الجرائم الإلكترونية التي باتت تترك الأثر وتعرض افرادها للابتزاز والاستغلال بشتى أنواعه.

ويدات جرائم التهديد والابتزاز في الظهور على شبكة الانترنت، وذلك نتيجة لظهور بعض المواقع الخاصة بالتعارف والتي يقوم المشترون فيها من الجنسين بعرض صور متعددة وخاصة بهم، ما يتيح الفرصة لدى ضعاف النفس بأخذ تلك الصور واستغلال أسوأ استغلال كمنشورها بالمواقع المخلة مع اضافة بعض البيانات من سيرة الشخص الذاتية التي غالبا ما يصرح بها الشخص في منتديات التعارف والمستغلة من قبل الجاني للايحاء بصق ما هو منشور.

كما يتم بيع وترويج المنوعات عن طريق استخدام شبكة الانترنت من خلال دور المحادثة أو من خلال الرسائل الإلكترونية.

وكذلك إساءة استخدام شبكة الإنترنت والتي يستغلها البعض كوسيلة للتهديد والابتزاز. انتشار ظاهرة النصب والاحتيال عن طريق شبكة الانترنت بالإضافة الي سرقات البطاقات الائتمانية والتي من أسبابها:

● عدم وجود البرامج الخاصة بالحماية لسدى أجهزة المجني عليهم.

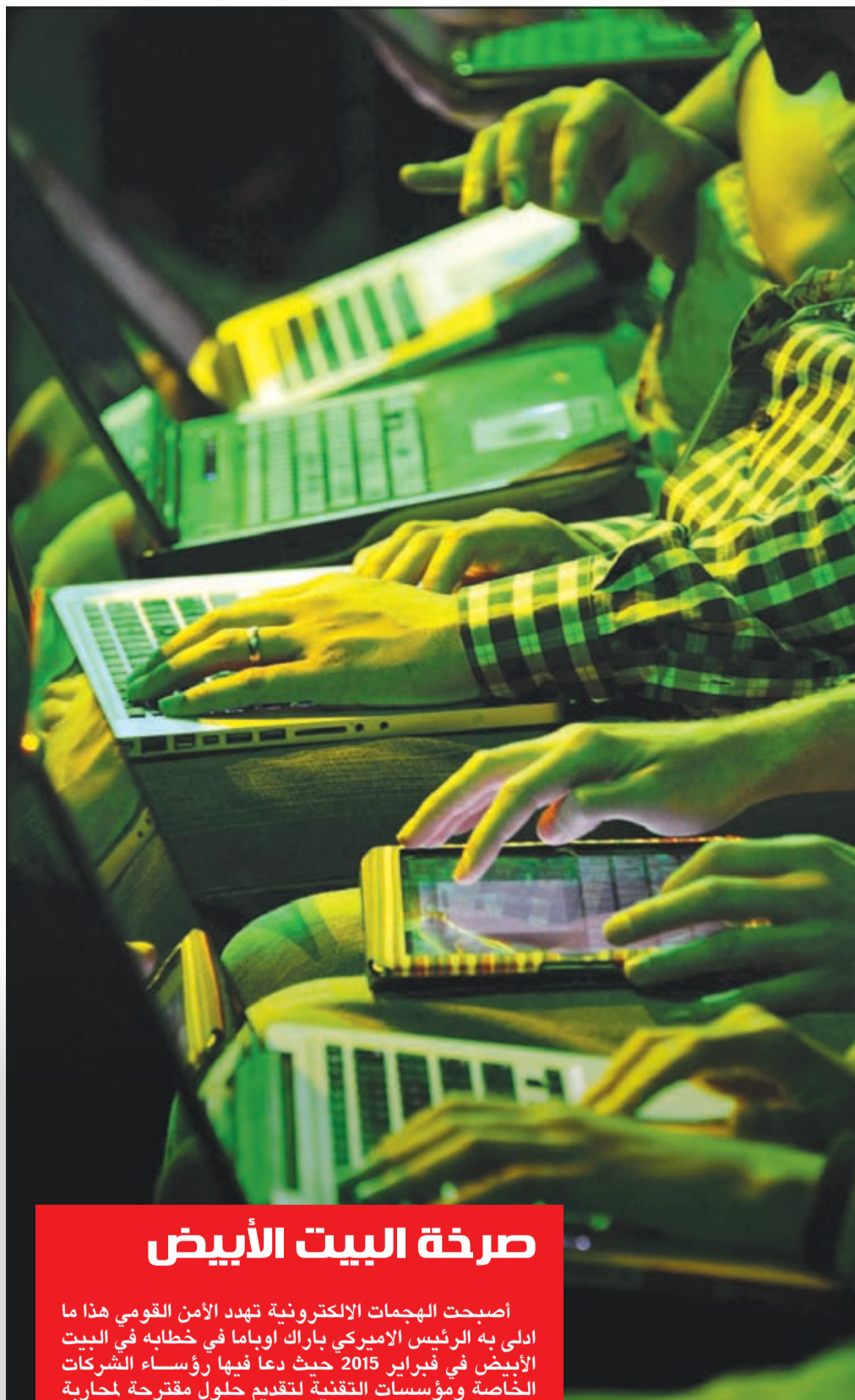
● الدخول واستخدام البطاقات لدى مواقع غير آمنة.

● عدم إلمام المستخدم بطرق استخدام وحماية بطاقة الائتمان.

● حفظ بيانات البطاقات الائتمانية على الجهاز الشخصي مما يسهل سرقة البيانات.

● وبالمقابل، ورغم تعقيد وتداخل بعض القضايا والجرائم الإلكترونية إلا انه وبالنهاية تخضع مثل هذه الجرائم الى نوع من الرقابة من قبل الإدارة العامة للمباحث الجنائية - قسم الشؤون الفنية والذي تعامل مع عدد من القضايا في الفترة الأخيرة وضبط مرتكبي بعض الجرائم وإحالتهم الى جهات التحقيق والقضاء أو اتخاذ الإجراءات القانونية الأخرى، وجر العمل على ضبط القضايا الأخرى.

اقتراحات النواب
وعلى صعيد مجلس الأمة، فقد



إعداد: محمد ناصر

ترك التطور الكبير الذي شهدته صناعة تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم آثاره الواضحة على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والشخصية ما حتم ضبط تلك القضية بقانون يحدد الأطر وينظم ذلك الفضاء المتنامي دائما.

فقد بات البعض يتردد في الدخول على الشبكة العنكبوتية، بعد انتشار الجرائم الإلكترونية بكثرة مثل النصب والتجسس والائتمان وتسريب المواد الإباحية والتشهير واقتحام الحواسيب الخاصة والدخول إلى البريد الإلكتروني للمجهور وانتحال الهوية وغيرها.

ويقدر «مكتب التحقيقات الفيدرالي» (اف بي آي)، في دراسة أجرتها شركة «مكافي»، أن إجمالي التكلفة السنوية لهذه الجرائم يتجاوز 400 مليار دولار.

فالمشكلة الأخطر بكثير، وهي مشكلة مستمرة وأكثر تعقيدا إلى حد بعيد، هي مشكلة الجريمة الإلكترونية، التي تؤثر على حكوماتنا ومواطنينا ومعظم شركاتنا. وتعد الجريمة الإلكترونية حالة عالمية، وهي كذلك مصدر قلق عابر للحدود والقوميات ولا يخلو منه مكان. والسؤال هو: هل الجميع جاهز للتعاون معا من أجل الدفاع عن مصالحنا؟

فرغم كل ما حملته لنا ذلك الفضاء الإلكتروني من خير، فإن له جوانبه المظلمة كذلك، إذ لا ينكر أحد أن الإنترنت معرض للاستغلال. والجرائم الإلكترونية هي جرائم تتم عن طريق استخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، فإلى جانب المنافع الهائلة التي تقدمها لنا التكنولوجيا، فقد أدت كذلك إلى أن أصبحت الجرائم القديمة ترتكب بطرق جديدة وأكثر براعة. وتعد الجريمة الإلكترونية هي المشكلة الأحدث بل وربما الأكثر تعقيدا في عالم الإنترنت.

وتصل التكلفة الإجمالية التي يتحملها الاقتصاد البريطاني بسبب الجرائم الإلكترونية إلى 27 مليار جنيه استرليني سنويا، بحسب دراسة لجون ديفي استاذ كلية إدارة الأعمال بجامعة لندن، نشرت في الشرق الأوسط.

ونظرا لأن المجتمع أصبح يعتمد اعتمادا شديدا على الفضاء الإلكتروني، فإن وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة الجريمة الإلكترونية يستلزم فهما أكبر لسدى تأثيرها، فمن المعروف للأسف أن هناك صعوبة في استيعاب مداها وحجمها، وأصبح مجتمعنا يعتمد كليا تقريبا على توافر تقنية المعلومات والاتصالات به على نحو مستمر وبمنتهى الدقة والسرية، فنحن نحتاج إليها في إدارة شؤوننا الاقتصادية والجهاز الحكومي المحلي والدفاع الوطني ووجودنا

صرخة البيت الأبيض

أصبحت الهجمات الإلكترونية تهدد الأمن القومي هذا ما ادلى به الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه في البيت الأبيض في فبراير 2015 حيث دعا فيها رؤساء الشركات الخاصة ومؤسسات التقنية لتقديم حلول مقترحة لمحاربة الهجمات الإلكترونية والاستخدام غير الشرعي للتقنيات المختلفة، وطلب بشكل رسمي تقديم جميع المعلومات المتاحة ومشاركتها مع كل المؤسسات التقنية الأخرى ووكالات الأبحاث الأميركية لتحديد أفضل الطرق لصد الهجمات الإلكترونية والحد منها.

عالم الشركات ايضا تتكبد خسائر فادحة تصل خسارة فيها لـ 800 مليار دولار سنويا فضلا عن الأضرار بسبب سرقة البيانات والعبث بالملفات.

الاجتماعي والثقافي اليومي بأسره.

النقص التشريعي

إذا وبعد النقص التشريعي في الكويت والذي تمثل سابقا في عدم تشريع قانون يواجه مثل هذا النوع من الجرائم مما خلق شبهات دستورية وصعوبات